

مهم احتمال انه رجل ولازم الرجال لاحتمال انه امرأة بقية
 الترتيب بين الرجال والفتيات سنة لا فرض هو الصحيح
 اما بينهم وبين النساء فرض عندنا حتى لو كانت امرأة
 او صبوية مشتهرة تعقل الصلاة رجلا او تقدمت عليه
 قدر ركن وصلاتها مطلقة مثل تركه تحريمه واداءه وانفرد
 المكان والجهة بلحايل ونويت امامتها فسدت صلاة
 الرجل **فشرط المحاذاة المفسدة عشرة الاول** كونها
 بالغية او صبوية مشتهرة وهي بنت سبع مطلقا او
 ثمان او سبع اذا كانت عبدة وسبية فلو لم تكن كذلك
 لا تقصد ولا فرق بين المحرم وغيره **الثاني** كونها تعقل
 الصلاة فان كانت لا تعقلها لا تقصد **الثالث** ان تكون
 المحاذاة قدر ركن عند المحم واداء الركن معها عند
 ابي يوسف على ما مر **الرابع** ان تكون الصلاة مطلقة
 اي ذات ركوع وسجود فلا تقصد المحاذاة صلاة الجنادة
 وسجدة التلاوة **الخامس** كون الصلاة من تركه من حيث
 التحريم بان تنجي المرأة تحريمها على تحريم الرجل
 او يمنيا تحريمها على تحريمه ثالث فلا تقصد المحاذاة
 فيها اذا صليا صلاة واحدة منفردين او مقترنين احد
 بامام ولم يقيد به الاخر **السادس** كون الصلاة مشتركة
 من حيث الاداء بان يكون الرجل اماما لها او كان لها
 امام فيها يؤديانه حقيقا كالمعتدين او تعديرا كاللا
 بعد فروع الاحكام فلا تقصد المحاذاة اذا كانا مسبوقين
 قاصدا الى القضاء ما سبقا لانها وان اشتركا من حيث التحريم
 لكن لم يشتركا من حيث الاداء كما انه لو اقتدي كل منهما
 بامام غير الذي اقتدي به الاخر في صلاة واحدة وان اشتر

من حيث

من حيث الاداء على النفس المذكور لانه يصدق عليها
 لان لها اماما فيما يؤديانه لكن لم يشتركا من حيث التحريم
 فاضمحل اعتراض صدر الشريعة بان الشريعة في الاداء
 لا توجد بدون الشركة في التحريم فلا حكمة في ذكر الشركة
 في التحريم فتأمل **السابع** اتحاد المكان حتى لو كان احد
 على ركن علوقامة والاخر على الارض لا تقصد صلاة
الثامن اتحاد الجهة فلو اختلفت جهتهما بان كانا صليبا
 في جوف الكعبة كل منهما الى جهة الاخر لا تقصد المحاذاة
 وكذلك في الظلة **التاسع** عدم الحاييل بينهما حتى لو كان
 بينهما اسطوانة ونحوها لا تقصد والفرجة التي يتسع
 انسانا كالحاييل **العاشر** ان ينوي الامام امامة النساء
 هكذا قالوا ولا شك ان هذا داخل في اشتراط الشركة
 فانه اذا لم ينو امامة النساء لا يصح اقتداءؤها به
 فلم يوجد الشركة وذلك لان امامة النساء شرط في
 صحة اقتدائها من عندنا خلافا لغيره لانه يلزمه فرض
 ترتيب المغامر باقتدائها واليقين صلاة فساد من
 جهتها فلا بد ان يتوقف على التزامه باختباره وقصد
 كان المعتدي لما كان بحيث بالحق فساد الصلاة اذا
 فسدت صلاة الامام بسبب الاقتداء توقفت ذلك
 على التزامه بقصده اذ لا ولاية لاحد على احد الا بالكلية
 وفي رواية انما تشترط نية امامتها اذا اقتدت محاذ
 رجل فان اقتدت غير محاذية يصح اقتدائها فان
 حازت في خلاها يتقلب فاسدا لعدم احوال الضرر
 اذ لم توجد منها محاذاة وعندنا ثلاثة المحاذاة غير
 مفسدة وهو القياس الا ان ائمتنا استحسنا بالاحتياط

بمفسدة